

The Impact of the Covid-19 Crisis on Small Projects in Sharjah - United Arab Emirates: A Field Study

Najwa Ibrahim Al-Qaseer

nalgaseer@sharjah.ac.ae

Prof. Fakir Al-Gharaibeh

falgharaibeh@sharjah.ac.ae

University of Sharjah - College of Arts, Humanities, and Social Sciences

Copyright (c) 2024 (Najwa Ibrahim Al-Qaseer, Prof. Fakir Al-Gharaibeh)

DOI: <https://doi.org/10.31973/q0b0hp05>



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:

The study aims to identify the impact of COVID-19 crisis on small projects in the Emirate of Sharjah. It investigates the small projects managed by Emirati women, and thoroughly examines the reasons that motivated these women to establish their projects. Moreover, it seeks to highlight the social and economic challenges faced by these business owners. To this end, the qualitative approach was adopted for this study. A total of (32) interviews were conducted with Emirati women entrepreneurs who own a small business in Sharjah. These entrepreneurs received support from the Ruwad Establishment. The findings of the study reveal that most of the Emirati women business owners were affected by COVID-19 and the precautionary measures that were taken during the crisis.

Keywords: COVID-19 crisis, Emirati women in Sharjah, small projects,

***The authors has signed the consent form and ethical approval**

تأثير أزمة كوفيد ١٩ في المشاريع الصغيرة بالشارقة - دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة ميدانية

الباحثة نجوى إبراهيم القصير / الأستاذة الدكتورة / فاكرا الغرابية
جامعة الشارقة - كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الشارقة - كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية

(مُلخَصُ البَحْث)

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير أزمة كوفيد ١٩ في المشاريع الصغيرة في إمارة الشارقة من خلال دراسة المشاريع الصغيرة التي تديرها السيدات الإماراتيات ، ومعرفة الأسباب التي دفعت هؤلاء السيدات للقيام بهذه المشاريع ، والاطلاع على أهم الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه صاحبات المشاريع ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الكيفي، وذلك من خلال إجراء المقابلات التي استهدفت السيدات الإماراتيات صاحبات المشاريع الصغيرة في إمارة الشارقة والحاصلات على دعم من مؤسسة (رواد) في الشارقة ولأغراض هذه الدراسة ، قامت الباحثة بإجراء (٣٢) مقابلة مع صاحبات المشاريع الصغيرة .

وخلصت نتائج الدراسة إلى أن غالبية صاحبات المشاريع الإماراتيات تأثرن كثيرا بأزمة كوفيد ١٩، والاجراءات الاحترازية التي اتخذتها خلال الأزمة.

الكلمات الدالة: أزمة كوفيد ١٩، السيدات الإماراتيات في إمارة الشارقة، المشاريع الصغيرة

* وقع المؤلفون على نموذج الموافقة والموافقة الأخلاقية الخاصة بالمساهمة البشرية في البحث

المقدمة:

تعد مشاركة المرأة في المشاريع الصغيرة من أهم العوامل المؤدية لتمكين المرأة وتدريبها على الإدارة والنجاح ورسم السياسات وتعلم الإدارة المالية ووضع الميزانيات بأسلوب مصغر، لتكون نواة نحو القيادة لمشاريع أكبر، وسعت العديد من النساء في العالم العربي ومنها الإمارات العربية المتحدة لإنشاء مشاريعهن الصغيرة لعدة أسباب ومسميات منها النفسي والاجتماعي والاقتصادي ومنها حب التمكين، وتأثرت هذه المشاريع الصغيرة بالعديد من المؤثرات والصعوبات التي أوردتها الدراسة والتي كان منها انتشار فيروس كورونا خلال الفترة من شهر يناير ٢٠٢٠ إلى مايو ٢٠٢٠ في المرحلة الأولى كعدو مجهول الهوية فاجأ العالم دون سابق انذار، مما الجأ الحكومات والدول للقيام بإجراءات احترازية اتسمت بالصرامة وادّت الى اغلاق وتقييد الأعمال خوفا من انتشار الفيروس، وغيرها من المشاريع تعرضت صاحبات المشاريع الصغيرة الى الكثير من الضرر في بداية الأزمة بسبب تدابير الاحتواء والتباعد الاجتماعي. وواجهت صاحبات المشاريع الصغيرة نقصا حادا في التدفق النقدي مع بقاء الالتزامات مثل الايجارات وبقية الرسوم سارية.

نظرا للتسارع الكبير في نمو التجارة وازدهار الحركة التجارية بعد العام ٢٠٠٢ م واجتذاب المستثمرين الى الدولة بعد انشاء المنطقة الحرة في جبل علي واستقدام المنتجات الصينية عبر إنشاء أكبر سوق على مستوى الشرق الأوسط وهو السوق الصيني، وطريق الحرير في إمارة دبي، ومنها بدأت فكرة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، وتزايدت أهميتها في خلق روح جديدة من التنافس لدى مواطني الدولة من خلال هذه المشاريع، خصوصا بعد أن تمت الموافقة على إصدار رخص تجارية تحت شروط محددة لإدارة هذه المشاريع من المنزل، مما أدى إلى انتشار سلع وخدمات جديدة بل وظهر التبادل التجاري بين دول الخليج وامتد ليشمل بعض الدول العربية، كجزء من التبادل الاقتصادي بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة الإقليمية والعالمية.

وأثار ظهور عدد لا بأس به من النساء الباحثات عن زيادة الدخل في تحسين مصطلح ريادة الأعمال ودعم التوجه لإنشاء العديد من المشاريع الصغيرة والتي أثبتت قدرتها التنافس نظرا لانخفاض التكاليف في الإنتاج وسهولة التداول مع الأسواق بعكس المشاريع الكبيرة، وفي استخدام مواد الإنتاج المحلية، وهو ما جعلها تأخذ دوراً كبيراً في الإنتاج المحلي والتوظيف (عبدالمنعم، طلحة، وإسماعيل، ٢٠١٩).

كان للدولة اهتمام بتمكين المرأة الإماراتية ودعمها بالمستلزمات الهامة لتوفير حياة كريمة لها وتجهيزها لتحمل المسؤولية تسهم بشكل فاعل في اتخاذ القرارات والمساهمة في تنمية المجتمع ورفاهيته لتكون عضواً فاعلاً في بناء مستقبل الدولة.

ان انشاء وتطوير البرامج والمبادرات وتجهيز العديد من المؤسسات والإدارات التي اهتمت خصوصاً بالمرأة مثل مجلس الأسرة، ومشاركتها في المجلس الاستشاري والمجلس الوطني، كما قدمت الدعم الكامل فيما يتعلق بالتوظيف وريادة الأعمال، وإنشاء مؤسسات وصناديق دعم تمكين المرأة ومؤسسات رعاية المرأة والتي توفر المساندة والدعم للمرأة على كافة المستويات (دبي للمشاريع الناشئة، ٢٠٢١).

وفي ظل سعي الدولة في تمكين المرأة في كافة الأصعدة برزت أهمية المشاريع الصغيرة في دعم الاقتصاد الوطني، باعتبارها رافداً أساسياً لهذا الاقتصاد. حيث تولي الدولة اهتماماً استثنائياً بهذا القطاع الواعد من خلال دعم هذه المشاريع وتوفير البيئة المناسبة لنموها وتطورها، وتوفير الإمكانيات وتسهيل الإجراءات وتوفير التكنولوجيا الحديثة والبنية التحتية الملبيّة لاحتياجات هذا القطاع.

وتوفر الدولة أطر تنظيمية وتشريعية مرنة، وإنشاء مؤسسات داعمة للقطاع في مختلف إمارات الدولة، فضلاً عن حرص الدولة على الاستفادة من التجارب التنموية الناجحة في هذا القطاع عن طريق تعزيز الشراكات الثنائية بين الدول ذات الخبرة والكفاءة في تأسيس وتطوير منظومة عمل متكاملة لقطاع المشاريع الصغيرة. ولهذا تتعدّد المؤسسات والهيئات التي تدعم هذا القطاع الواعد بكل السبل حتى يقوم بدوره المنوط به على أكمل وجه، وبما يسهم في تحقيق أهداف التنمية الشاملة في الدولة المتجسدة في "رؤية الإمارات ٢٠٢١" و"مئوية الإمارات ٢٠٧١" (وزارة شؤون مجلس الوزراء، ٢٠٢٤)

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

أثرت جائحة كورونا (كوفيد ١٩) على قطاع الأعمال والأرواح في مختلف بلدان العالم، ومع هذه الازمة كان لا بد من اتاحة الفرصة للرعاية الصحية مواكبتها فبدأت عمليات العزل والحظر العام والإغلاق للحد من انتشار المرض، ومع هذه الإجراءات كان التأثير الاقتصادي يظهر في الجانب الآخر، وكون المشاريع الصغيرة إحدى القطاعات الاقتصادية في الدولة، ومساهمتها في تمكين المرأة وإيجاد حلول للتعطل عن العمل فقد تأثرت سلباً بسبب الجائحة، وبدأت صاحبات المشاريع بالتخبط لمواجهة هذه الأزمة وإيجاد حلول للإيجارات والعمال ومرتباتهم وتأمين سكنهم وإيجاد حلول لتشغيل المشروع مع التقيد بكافة الإجراءات والقوانين التي اتخذتها الحكومة بهذا الشأن، ومن هنا ظهر التساؤل الذي يعبر

عن مشكلة الدراسة وهو واقع تأثير جائحة كورونا في المشاريع الصغيرة في دولة الإمارات من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما الخصائص الاجتماعية لرائدات الأعمال في إمارة الشارقة؟
 - ما نوعية المشاريع الصغيرة التي تديرها سيدات الأعمال؟
 - ما أهم المعوقات التي تواجه صاحبات؟
 - كيف أثرت أزمة كوفيد ١٩ في المشاريع الصغيرة وكيف تغلبت صاحبات المشاريع؟
- أهمية الدراسة:**

تأتي أهمية الدراسة من أهمية المشاريع الصغيرة كأحد أنواع التمكين للمرأة الإماراتية والتي كانت مساحة خصبة للتعبير عن قدرتها على الإدارة والتمويل والنجاح، بالإضافة الى النتائج الايجابية الاخرى اجتماعيا واقتصاديا، ومدى تأثيرها بجائحة كورونا وأهمية التعرف على ردود صاحبات المشاريع مع التعامل مع هذه الازمة، وتسليط الضوء على المشاريع التي واصلت النجاح لتكون أنموذجا يحتذى به، وإدراك المشاكل التي سببت إغلاق بعضها لتفادي الوقوع في اسباب اغلاقها.

مفاهيم الدراسة:

المرأة الإماراتية: النساء الإماراتيات المسجلات في مؤسسة الشارقة لدعم المشاريع الريادية (روداد) ولديهين مشاريع صغيرة قائمة مضي عليها أكثر من عام (مفهوم اجرائي). المشروع: هو المشروع الذي حصلت عليه السيدات الإماراتيات من مؤسسة الشارقة لدعم المشاريع الريادية (روداد) خلال الفترة من ٢٠١٢-٢٠٢٣ ومضى عليها أكثر من عام (مفهوم اجرائي).

المشاريع الصغيرة:

يعرف صندوق النقد الدولي ومنظمة العمل العالمية للمشاريع الصغيرة على أنها: مشروعات لا يقل عدد العاملين فيها عن ١٠ موظفين ولا يزيد عددهم عن ٥٠ موظفاً، ولا يزيد مجموع أصولها عن ٣ مليون دولار أمريكي، ولا يزيد حجم مبيعاتها السنوية عن ٣ مليون دولار أمريكي. (صندوق النقد الدولي، ص ١٧)

ومن التعريفات الشائعة في هذا المجال: تعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة تلك المنشآت التي تتميز بانخفاض رأسمالها وقلة عدد العمال المستخدمين فيها، وصغر حجم المبيعات وقلة الطاقة اللازمة لتشغيلها. كما تتميز بارتباطها الوثيق بالبيئة واعتمادها على الخدمات المتوافرة محلياً وعلى تصريف وتسويق منتجاتها في المنطقة نفسها التي أنشئت فيها، وفي المناطق المجاورة لها (المبيريك، ٢٠٠٩م، ص ١١).

المشاركة: هي العملية التي يؤدي الفرد من خلالها دوره في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة، وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف (رحال، ٢٠٠٦)

المشاركة المجتمعية: تعرف المشاركة المجتمعية في اللغة بأنها تلك العملية التي يقسم فيها المرء مع غيره لتأدية عمل ما (غنيم، ٢٠٠٥، ص ١٦٨)، وهي الإسهام المنظم لأكثر قدر ممكن من شرائح المجتمع المختلفة في صنع القرارات والمشاركة في العمليات المرتبطة بالتأثير في مناحي الحياة المختلفة بوسائل المشاركة المتاحة (علي والمصري، ٢٠١١).

الإطار النظري والدراسات السابقة:

تعد المشاركة المجتمعية (Community Participation) ركيزة أساسية من ركائز تحقيق الأهداف التنموية للمجتمعات، وتقاس مؤشرات نجاح الخطط التنموية على مدى إشراك المجتمع المحلي في اتخاذ القرار، لأن جميع الخطط والمشاريع التنموية تستهدف أفراد المجتمع بكل شرائحه.

أفراد المجتمع إن لم يشتركوا في وضع الخطط والبرامج التنموية سيصطدم المخططون بعدم تجاوب وتفاعل المجتمع مع هذه المشاريع لأسباب متعددة، ومنها أن أفراد المجتمع لم يكونوا شركاء في تحديد هذه المشاريع، أو أنها لا تلبي حاجاتهم وأولوياتهم.

وتأتي جهود مؤسسات القطاعين الحكومي والخاص لتساهم في طرح وتبني العديد من المبادرات النوعية والمشاريع الخلاقة في سبيل خلق وتطوير بيئة استثمارية داعمة ومحفزة لرواد الأعمال من أبناء وبنات الدولة. هذه الجهود النوعية، نجحت وبامتياز في تمكين قاعدة عريضة من الكفاءات الوطنية من إقامة وبدء مشاريع فردية أو جماعية صغيرة أو متوسطة، ومن ثم الإسهام بفاعلية في الدفع قدماً بمسيرة النهضة الاقتصادية والحضارية في الدولة نحو مساحات أرحب ومراتب أعلى، وفي هذا الصدد:

[أطلقت الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة في دولة الإمارات ٢٠١٥-](#)

[٢٠٢١](#) التي توفر إطاراً عاماً ومرجعياً وإرشادياً لكل المؤسسات الحكومية (الاتحادية والمحلية) والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني في وضع خطط وبرامج عملها، من أجل توفير حياة كريمة للمرأة وجعلها متمكنة، ريادية، مبادرة، تشارك في كل المجالات العملية التنموية المستدامة، بما يحقق جودة الحياة لها.

تسعى الاستراتيجية إلى تمكين وبناء قدرات المرأة الإماراتية، وتذليل الصعوبات أمام مشاركتها في كل المجالات، لتكون عنصراً فاعلاً ورائداً في التنمية المستدامة، ولتتبوأ المكانة اللائقة بها، لتكون نموذجاً مشرفاً لريادة المرأة في كل المحافل المحلية والإقليمية والدولية، وذلك من خلال تحقيق جملة من الأولويات.

أولاً: البناء على الإنجازات المتحققة للمرأة في دولة الإمارات، والحفاظ على استدامة تلك الإنجازات والمكاسب، والاستمرار في بناء قدرات المرأة بما يضمن توسيع نطاق مشاركتها التنموية.

ثانياً: الحفاظ على النسيج الاجتماعي وتماسكه من خلال تكامل الأدوار بين الرجل والمرأة، لبناء مجتمع قوي و متماسك قادر على مواكبة التغيرات المستجدة.

ثالثاً: توفير مقومات الحياة الكريمة والأمن والرفاه الاجتماعي كأسس عالية الجودة للمرأة.

رابعاً: تنمية روح الريادة والمسؤولية وتعزيز مكانة المرأة الإماراتية في المحافل الإقليمية والدولية» (الدجاوي، ٢٠١٩)

تقوم مؤسسة الشارقة لدعم المشاريع الريادية "رود" ومنذ إنشائها عام ٢٠٠٥ بدور محوري للمساهمة في توفير بيئة محفزة لريادة الأعمال في إمارة الشارقة وخلق مناخ تنافسي إيجابي يصب في ترسيخ قوة ومتانة اقتصاد الدولة والارتقاء بالمشاريع والأعمال الرامية لخدمة المجتمع في المجالات كافة، ويشكل فريق عمل المؤسسة أنموذجاً مثالياً في العمل الجماعي بروح الفريق الواحد لتوفير باقة خدمات تمويلية واستشارية وتدريبية متنوعة وبأعلى مستويات التميز والجودة لأبناء وبنات الوطن من رواد الأعمال ومساعدتهم لتنمية مشاريعهم وتطويرها والعمل على استدامتها والارتقاء بها إلى أعلى المستويات، وصولاً لتحقيق رؤيتها الاستراتيجية التي تتكامل مع توجهات وتطلعات حكومة الشارقة في توفير الحياة الكريمة والمنتجة لكل فرد في مجتمع إمارة الشارقة. المشاركة بمفهومها العام تعني اشتراك جماهير الناس أو ممثلين عنهم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ورسم الأهداف العامة للدولة والمجتمع، وهي بهذا المضمون تحمل معنى الديمقراطية (غنيم، ٢٠٠٥، ص ٩٣).

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع تأثير أزمة كوفيد ١٩ في المشاريع الصغيرة حيث تناولت دراسة (النقبي، ٢٠٢١ دور حكومة الإمارات العربية المتحدة في تمكين المرأة في ظل ظروف جائحة كورونا: دراسة تطبيقية بإمارة الشارقة، لمعرفة دور حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة في تمكين المرأة في ظل ظروف جائحة كورونا من وجهة نظر العاملات في إمارة الشارقة وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتكوّنت عينة الدراسة من ٣٠٠ سيدة عاملة في إمارة الشارقة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى : أن

دور الحكومة في تمكين المرأة في ظل ظروف جائحة كورونا من وجهة نظر العاملات في إمارة الشارقة بدرجة تقدير متوسط ، كما أشارت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في دور الحكومة في تمكين المرأة في ظل ظروف جائحة كورونا في جميع أبعادها والأداة ككل من وجهة نظر العاملات في إمارة الشارقة وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية والوظيفة، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في دور الحكومة في تمكين المرأة في ظل ظروف جائحة كورونا (التمكين الاقتصادي، والتمكين المؤسسي، والتمكين القانوني) من وجهة نظر العاملات في إمارة الشارقة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي، وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدور الحكومة في تمكين المرأة في ظل ظروف جائحة كورونا (التمكين الاجتماعي) من وجهة نظر العاملات في إمارة الشارقة على وفق متغير المؤهل العلمي بجميع محاورها باستثناء التمكين الاجتماعي ولصالح حملة الدكتوراه.

أما دراسة (بصير، جابر، ٢٠٢١) بعنوان: واقع المشاريع الصغيرة في ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) دراسة تطبيقية على محافظة بيت لحم، فقد اظهرت أهمية المشاريع الصغيرة للاقتصاد الوطني الفلسطيني كأحد أهم روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية عامة وفلسطين بشكل خاص، بوصفها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من جهة أخرى. فعلى الرغم من الأهمية الكبرى للمشاريع الصغيرة للاقتصاد الفلسطيني وتقدر نسبة هذه المشاريع "المنشآت"، بأكثر من ٩١.٥% من المنشآت الموجودة في فلسطين، وهي تستقطب عدداً كبيراً من العاملين حوالي ٨٨.٦% من القوى العاملة الفلسطينية، وفق بيانات الجهاز المركزي للإحصاء لعام ٢٠١٧، إلا أن استمرار حالة الطوارئ من تاريخ ٥ / ٣ / ٢٠٢٠ ولغاية إعداد الدراسة قد أثر بشكل كبير على قدرتها على الاستمرار والإنتاج في ظل جائحة كوفيد- ١٩. قام الباحثان بتصميم استمارة وتوزيعها على ٨٠ منشأة في محافظة بيت لحم وكانت كافية لتقدير النتائج المطلوبة. وكانت عينة عشوائية، وكانت نتائج الدراسة كما يلي:

على الحكومة العمل على إيجاد خطة استراتيجية لمساعدة المشاريع الصغيرة للبقاء في ظل الجائحة وبعدها من خلال القروض الميسرة والدعم المادي وتخفيض الضرائب أو إلغائها خلال هذه المدة على أصحاب المشاريع البحث عن تسويق لمنتجاتهم بطرق غير تقليدية من خلال استخدام منصات البيع المحلية أو العالمية. على أصحاب المشاريع الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز علاقتهم بأصحاب المصالح من موردين زبائن وعملاء.

وتناولت دراسة (الأحوال، نوراني، اليوسف ٢٠٢٠) بعنوان: تأثير أزمة كورونا على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية: استطلاع واسع النطاق لقياس حجم أثر جائحة كورونا على المنشآت وذلك عبر استطلاعات تم توزيعها على ملاك المنشآت الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال عدد من القنوات. أعتمد المسح على عينة تمثل المنشآت عبر ثلاثة أبعاد: المكان الجغرافي: تغطية لمشاركات أصحاب الأعمال من مختلف مناطق المملكة، النشاط الاقتصادي: تغطية لمشاركات من منشآت تعمل في القطاعات ذات الأولوية، حجم المنشأة: تغطية للمنشآت متناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة. تضمن الاستبانة تساؤلات عن كيفية تأثير جائحة كورونا في المنشآت وموقفها المالي، بالإضافة إلى تساؤلات حول مدى قوة تأثير الجائحة في نشاط المنشآت الصغيرة والمتوسطة. كما اشتملت الاستبانة على أسئلة حول الإجراءات التي تم إتباعها من قبل صاحب المنشأة ومدى فاعلية تلك الإجراءات في تقليل الأثر السلبي للجائحة في النشاط التجاري. كما اشتملت العينة على ٩١٨ استجابة من أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. تركزت النسبة الأكبر من الاستجابات على الاستبانة في أنشطة خدمات الإقامة والطعام ٣٤% تلاها أنشطة تجارة الجملة والتجزئة بنسبة ٢٢% ثم قطاع الصناعات التحويلية ١١% وقطاع التشييد ٩%. تضمنت العينة إجابات من المنشآت المتناهية الصغر بنسبة ٤٧% ومن المنشآت الصغيرة بنسبة ٤٧% ومن المنشآت المتوسطة بنسبة ٦%. كما تحدد الهدف الرئيسي استبانة الدراسة أثر جائحة كورونا في أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة وأصحاب الأعمال من رواد أعمال. وكانت نتائج هذه الدراسة والاستبانة: 99.5% من المشاركين في الاستطلاع يتفقون بأن منشآتهم بشتى أحجامها تأثرت سلباً بسبب جائحة كورونا، تأثرت معظم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بسبب جائحة كورونا سلباً بشكل "مرتفع جداً".

وهدفت دراسة حسين وأحمد، ٢٠٢٠، بعنوان: "الآثار الاقتصادية لإغلاق المنشآت محافظة رام الله والبيرة" كنموذج" إلى تقديم تصور أولي للحالة الاقتصادية في محافظة رام الله والبيرة في ظل حالة الإغلاق وإعلان حالة الطوارئ جراء جائحة كورونا. إذ أجريت الدراسة خلال شهر آذار حتى أوائل شهر نيسان، وهي المدة التي بدأت فيها مرحلة الإغلاق) ١٠ / ٣ / ٢٠٢٠ (إذ شمل الإغلاق قطاع كبير من المنشآت العاملة في مجال الخدمات كالفنادق والمطاعم والمقاهي وصالات الأفراح وصالونات الحلاقة... الخ تلاها إغلاق كامل لكافة المنشآت بتاريخ ٢٢ / ٣ / ٢٠٢٠ باستثناء بعض القطاعات الصحية والمواد الغذائية لقد جاءت نتائج الدراسة لتؤكد أن استمرار حالة الإغلاق الكامل غير ممكنة

إذ أفاد ٨٤ % من أصحاب المنشآت بعدم مقدرة منشآتهم على الاستمرار لأكثر من ٣ شهور بالحد الأقصى، وعليه فقد كان قرار إعادة فتح المنشآت وبشكل تدريجي قراراً صائباً وفي مكانه الصحيح. وأظهرت نتائج الدراسة أن الاقتصاد المحلي في المحافظة معرض لصدمات كبيرة أبرزها الصعوبة البالغة التي تواجهها المنشآت في تغطية الالتزامات المالية خاصة وان الطاقة الإنتاجية للمنشآت تراجعت وبشكل كبير (٨٤ %).

في حين هدفت دراسة Bartek, Alexander and Bertrand, Marianne وآخرون، ٢٠٢٠، بعنوان "The Impact of COVID" 19 on Small Business Outcomes and Expectations، تم إجراء هذه الدراسة في الفترة الواقعة ما بين ٢٨ مارس و٤ أبريل ٢٠٢٠، للتعرف على تأثير (كوفيد - ١٩) على المشاريع الصغيرة، إذ تم إجراء مسح لأكثر من ٥٨٠٠ شركة صغيرة وقد كانت النتائج كالتالي: في الأسابيع الأولى للارزمة تم إغلاق العديد من المشاريع وتسريح الموظفين. كما ارتبط خطر الإغلاق سلباً امتداد المدة المتوقعة للارزمة، فقد تباينت التوقعات والآراء حول مدة الإغلاق المتوقعة وقد تعثر العديد من المشاريع مالياً، في المشاريع ذات الإنفاق الشهري (١٠٠٠٠ \$) كان لديها اسبوعان من السيولة النقدية خلال فترة الدراسة وقد خططت غالبية المشاريع للحصول على مساعدات تمويلية من خلال قانون CARES، على الرغم من المشكلات المتوقعة للوصول الى هذه المساعدات بسبب البيروقراطية والصعوبات في تحديد اهلية المشاريع المستحقة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

جميع الدراسات السابقة كانت دراسات تطبيقية نظرية اعتمدت على الوصف التحليلي واستخدام الاستبانات في ذلك، فضلاً عن تركيزها على الجانب الاقتصادي فقط، ولم تتطرق إلى نوعية المشاريع وقدرتها على الاستمرار، الدراسة الحالية اعتمدت على الكم النوعي. استخدمت الباحثة المنهج الكمي و منهج الوصف التحليلي وقامت الباحثة بجمع البيانات في هذه الدراسة عبر إجراء مقابلات مباشرة مع صاحبات المشاريع، والسماع لهن ومعرفة المشاكل والضغوط والمعوقات التي واجهتهن في أثناء الازمة بالتفصيل حيث تراوح وقت كل مقابلة ما بين ٣٥ - ٦٠ دقيقة، وذلك لمعرفة امكانيات وقدرات كل رائدة أعمال على حدة في مواجهة هذه الازمة والاستفادة منها بطريقة ايجابية بدليل أن كافة المشاريع مازالت قائمة واستعادت قوتها بعد هذه الازمة، بل على العكس هناك مشاريع استفادت من هذه الازمة.

منهجية الدراسة:

اتبعت هذه الدراسة المنهج الكمي

حدود الدراسة:

تخضع الدراسة إلى الحدود الآتية:

- الحدود الزمنية: هذه الدراسة خلال المدة بين 2019-2023
- الحدود المكانية: تم تطبيق هذه الدراسة الميدانية على صاحبات المشاريع الصغيرة في إمارة الشارقة من خلال المقابلات مع صاحبات المشاريع المسجلة اسماؤهم لدى مؤسسة رواد في الشارقة
- الحدود البشرية: تم تطبيق هذه الدراسة على عينة قصدية من السيدات الإماراتيات فقط في إمارة الشارقة صاحبات المشاريع المسجلة اسماؤهم لدى مؤسسة رواد في الشارقة
- الحدود الموضوعية: تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على متغيرات الدراسة لأهم المشاريع الصغيرة التي تم إنشاؤها من قبل السيدات الإماراتيات .
- مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من صاحبات الأعمال اللواتي يمارسن أعمالهن في المشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص في إمارة الشارقة وضواحيها، وتوجهت الباحثة بتاريخ ٤-١٢-٢٠١٩ الى مؤسسة رواد الشارقة وحصلت على قائمة تحتوي على بيانات (١٥٠) سيدة أعمال من مختلف الأنشطة التجارية ممن مشاريعهن قائمة منذ سنة وأكثر.
- العينة: قصدية غير احتمالية من السيدات الإماراتيات فقط في إمارة الشارقة صاحبات المشاريع المسجلة اسماؤهن لدى مؤسسة رواد في الشارقة. وتكونت العينة من ٣٢ سيدة إماراتية من أصل ١٥٠ والتي تمثل ثلث العينة ، وقد راعت الباحثة اختيار تنوع طبيعة المشاريع المدارة إذ توزعت العينة ما بين مشاريع الخدمات، الرياضة، الطعام، وتم جمع البيانات من أفراد العينة عن طريق المقابلة من قبل الباحثة.

أداة الدراسة: المقابلة

تحليل النتائج ومناقشتها:

الجدول (١)

وصف أفراد عينة الدراسة من حيث المتغيرات الديمغرافية (٣٢ سيدة)

رمز المشارك	العمر	المستوى التعليمي	الحالة الاجتماعية	عدد افراد الاسرة	تفرغ صاحبة المشروع
المشارك ١	42	ماجستير	متزوجة	4	موظفة
المشارك ٢	42	بكالوريوس	متزوجة	6	موظفة
المشارك ٣	42	بكالوريوس	منفصلة	6	موظفة
المشارك ٤	46	بكالوريوس	متزوجة	8	مستقيلة
المشارك ٥	30	بكالوريوس	غير متزوجة	0	موظفة
المشارك ٦	32	بكالوريوس	غير متزوجة	0	مستقيلة
المشارك ٧	30	ماجستير	غير متزوجة	0	موظفة
المشارك ٨	42	ماجستير	متزوجة	6	لا تعمل
المشارك ٩	33	بكالوريوس	متزوجة	3	موظفة
المشارك ١٠	34	ماجستير	متزوجة	6	موظفة
المشارك ١١	45	بكالوريوس	متزوجة	4	موظفة
المشارك ١٢	42	بكالوريوس	متزوجة	5	لا تعمل
المشارك ١٣	33	بكالوريوس	متزوجة	4	مستقيلة
المشارك ١٤	48	لم تكمل	متزوجة	7	غير موظفة
المشارك ١٥	38	ماجستير	غير متزوجة	0	مستقيلة
المشارك ١٦	38	بكالوريوس	متزوجة	6	لا تعمل
المشارك ١٧	27	بكالوريوس	غير متزوجة	0	موظفة
المشارك ١٨	32	بكالوريوس	متزوجة	6	موظفة
المشارك ١٩	43	دكتوراه	غير متزوجة	0	موظفة
المشارك ٢٠	35	بكالوريوس	غير متزوجة	0	لا تعمل
المشارك ٢١	37	بكالوريوس	متزوجة	5	موظفة
المشارك ٢٢	30	بكالوريوس	متزوجة	4	موظفة
المشارك ٢٣	36	بكالوريوس	غير متزوجة	0	موظفة
المشارك ٢٤	37	بكالوريوس	متزوجة	5	موظفة
المشارك ٢٥	55	ماجستير	متزوجة	9	متقاعدة
المشارك ٢٦	58	اعدادية	متزوجة	10	لا تعمل
المشارك ٢٧	36	بكالوريوس	متزوجة	7	مستقيلة
المشارك ٢٨	43	ماجستير	غير متزوجة	0	موظفة
المشارك ٢٩	29	بكالوريوس	متزوجة	4	غير موظفة
المشارك ٣٠	29	ماجستير	غير متزوجة	0	مهندسة
المشارك ٣١	55	بكالوريوس	منفصلة	6	متقاعدة
المشارك ٣٢	48	بكالوريوس	متزوجة	6	غير موظفة

الجدول (٢): نتائج الجدول الأول فيما يخص الخصائص الديمغرافية لسيدات الأعمال (٣٢ سيدة) إلى:

النتيجة	انعكاس المتغير	النسبة	المتغير
ايجابية	دعم الزوج والأسرة في إنشاء مشروعها الخاص	62.5%	أعلى نسبة من صاحبات المشاريع متزوجات
ايجابية	قدرة صاحبة المشروع على إدارة مشروعها	90%	أغلب صاحبات المشاريع ممن يحملن شهادة جامعية
ايجابية	التفرغ لإدارة المشروع خلال مدة الأزمة	53.125%	أغلب صاحبات المشاريع موظفات
سلبية	احتياج الأسرة إلى اهتمام صاحبة المشروع بشكل أكثر	50%	عدد أفراد الأسرة من ٥ - ١٢
ايجابية	القدرة على التحمل والشغف	65.6%	الفئة العمرية لصاحبات المشاريع اقل من ٤٠

الجدول (٣)

يبين نوعية المشاريع الصغيرة التي تديرها سيدات الأعمال (عينة الدراسة: ٣٢ سيدة)

م	نوع المشروع	العدد	النسبة من إجمالي المشاريع ٣٢ مشروعا
١.	تصوير فوتوغرافي / تصميم	4	12.5%
٢.	حلويات	5	15.6 %
٣.	خياطة وازياء	4	12.5%
٤.	صالون تجميل	5	15.6%
٥.	نوادي رياضية نسائية	3	9.3%
٦.	تنظيم حفلات وفعاليات	2	6.25%
٧.	ورد وشوكولا و هدايا	2	6.25%
٨.	مطعم ومخبز	2	6.25%
٩.	ملابس نسائية	1	3.125%
١٠.	مغسلة ملابس نسائية فقط	1	3.125%
١١.	صالون حيوانات أليفة	1	3.125%
١٢.	العاب اطفال	1	3.125%
١٣.	حاضنة مشاريع	1	3.125%
	الاجمالي	٣٢ مشروعا	100%

الجدول (٤) يبين نتائج الجدول الثاني وعلاقتها بموضوع الدراسة:

نوع المشروع	النسبة	التأثر الأولي بأزمة كوفيد خلال الفترة من يناير ٢٠٢٠ وحتى مايو ٢٠٢٠	التأثر بعد مايو ٢٠٢٠ إلى ما قبل انتهاء الازمة
حلويات	15.6 %	سلبي	ايجابي
صالون تجميل	15.6%	سلبي	سلبي
تصوير	12.5%	سلبي	متوسط
نوادي رياضية	9.3%	سلبي	سلبي
تنظيم حفلات	6.25%	سلبي	سلبي
بقية المشاريع		سلبي	سلبي

الجدول (٥) يبين أهم المعوقات التي تواجه صاحبات المشاريع الصغيرة بشكل عام

المعوقات	المشاريع المتأثرة ب كوفيد ١٩
التعارض والضغوطات المختلفة	24
الإجراءات المعقدة، مثل الإيجار وأسعار المحلات	23
اختيار المكان والاسم والرخصة التجارية	14
معارضة الأهل والأسرة	8
عدم وجود جهات متخصصة لتدريب صاحبات المشاريع الصغيرة	17

تبين نتائج الجدول (٥) أن النسبة الأعلى من المعوقات التي تواجه صاحبات المشاريع كانت تتعلق بسبب التعارض والضغوطات المختلفة ٢٧.٩ % بسبب عمل رائدة الأعمال وضرورة الاهتمام بالأولاد والعائلة، ثم جاءت الأسباب الأخرى المتعلقة بالإجراءات والإيجار وأسعار المحلات ٢٦.٧ %، ومن ثم كان بسبب عدم وجود جهات متخصصة للتدريب ١٩.٧ % وجاءت معارضة الأهل بالمرتبة الأخيرة ٩.٨ % مما يعكس وعي الأسرة بأهمية هذه المشاريع الصغيرة.

كيف أثرت أزمة كوفيد ١٩ في المشاريع الصغيرة وكيف تغلبت صاحبات المشاريع الصغيرة على الأزمة؟؟

أثرت جائحة كورونا تأثيرا فوريا وبعيد المدى في مختلف أنواع مؤسسات الأعمال بما فيها المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومنها الإيجابي ومنها السلبي. وقد لجأ أصحاب المشاريع لإيجاد حلول لهذه الأزمة تتناسب مع قوانين الدولة المفروضة في أثناء الجائحة، تمثلت هذه الآثار في:

● تقليل ساعات العمل وإغلاق المحل

تقليل ساعات العمل وإغلاق المحل أحد الأمور التي أرغمت صاحبات المشاريع الإماراتيات على القيام بها في جائحة كورونا وتبين ذلك في:

● انخفاض الأرباح

● العمل عن بعد بسبب إغلاق المحل

● إغلاق المحل في الحظر وفتح ل ٤ ساعات فقط

● افتتاح المحل في الصباح الباكر لأن الحظر يبدأ في الساعة السابعة،

● إغلاق المحل لعدة شهور إغلاق تام

● تقليل ساعات العمل وتأجيل مواعيد بعض الزبائن

● وقف بعض المشاريع بالكامل

● تقليل عدد العاملين أو إعطائهم نصف الراتب أو إجازة مفتوحة

حاولت صاحبات المشاريع الإماراتيات إيجاد بعض الحلول لتجاوز الازمة مثل:

● الاتفاق مع العامل على بقاءه في المشروع مقابل نصف الراتب

● إعطاء العمال إجازاتهم السنوية

● إعطاء العمال إجازة مفتوحة

● تقليل عدد العمال

● تقسيم العمليات مجموعات تعمل كل مجموعة بيوم مختلف عن المجموعة الأخرى

● وإعطائهم الراتب الأساسي فقط

● إعطاء العامل ما يكفيه للإيجار والطعام فقط

ومن ناحية أخرى: بعض من صاحبات المشاريع قامت بإعطاء إجازة للعمال مع

استمرارية رواتبهم في موعدها، صرف المعاشات وتكبد الخسائر. وهذا ما وجدنا من إجابات

سيدات الأعمال.

● انخفاض أو زيادة الربح والدخل:

اختلفت آثار جائحة كورونا على المشاريع، فمنها من أثرت عليه بانخفاض الربح

والدخل وتبين ذلك في:

● هبوط في الأرباح

● انخفاض المبيعات

● تقليل أسعار الخدمات المقدمة

● إرجاع العرايين للزبائن

- عدم وجود أرباح نهائياً
- العودة لنقطة الصفر.
- ومنها من أثرت فيه بازدياد الربح والدخل وتبين ذلك من خلال:
- ارتفاع الطلب على الخدمة المنزلية التي يوفرها المشروع
- المشاريع المنزلية استمرت بالعمل وازداد الطلب عليها بسبب فراغ الوقت عند الناس وكثرة الطلب الاون لاین
- وتوجه الناس للشراء من المشاريع المنزلية بسبب إغلاق المحلات
- زيادة الأرباح بشكل هائل على المشاريع المنزلية
- وتتفق الباحثة في هذا مع نتائج دراسة (النقبي، ٢٠٢١): دور حكومة الإمارات العربية المتحدة في تمكين المرأة في ظل ظروف جائحة كورونا: دراسة تطبيقية بإمارة الشارقة، ودراسة (بصير، جابر، ٢٠٢١) بعنوان: واقع المشاريع الصغيرة في ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) دراسة تطبيقية على محافظة بيت لحم ودراسة (الحوال، نور النبي، اليوسف، ٢٠٢٠) بعنوان: تأثير أزمة كورونا في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية: استطلاع واسع النطاق.
- ما هي الصعوبات التي تواجه صاحبات المشاريع عند تنفيذ مشاريعهن؟
- واجهت صاحبات المشاريع الصغيرة والمتوسطة بعض المشكلات والصعوبات التي تحد من قدرتها على العمل ومساهمتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي وعرقلة سير المشروع.
- ولم يكن المقصود بالمشكلات هنا هي مشكلات التنفيذ، بل هي المشكلات التي يمر بها المشروع في أثناء تنفيذه. ويمكن تقسيمها على :
- مشكلات داخلية:
- ناجمة من أحد العوامل التي يقوم عليها المشروع
- مشكلات خارجية:
- مثل التعارض والضغطات المختلفة، الرخصة، الإجراءات المعقدة مثل الإيجار والأسعار، اختيار المكان والاسم المناسب، ومعارضة الأهل والأسرة.
- ومن خلال المقابلات، استطاعت الباحثة أن تصنف الصعوبات الى:
- ١- التعارض والضغطات المختلفة وتمثلت في:
- الوظيفة الرسمية
- مسؤولية الأبناء ومشاكل الحمل
- أعباء المنزل والأسرة

- التغيير من مجال لمجال آخر في المشاريع
- مشكلة الحصول على الموظفين والتعامل معهم
- البيئة الاجتماعية الثقافة العامة للمجتمع على الرغم من أن بعض المشاريع تقدم منتجات مصنوعة يدويا لكن يعدُّ سعرها غاليا.
- المناسبات الأسرية ومجاملة الناس
- عدم توفر الوقت الكافي
- مشكلة اكتساب ثقة الزبائن
- وجود المنافسة
- صعوبة التسويق والإعلام والدعاية
- ٢- الحصول على الرخصة:
- عدم المعرفة بالإجراءات اللازمة لاستخراج الرخصة
- عدم الوضوح في الإجراءات
- التشويش في القرارات المتعلقة بالرخصة
- ارتفاع الرسوم
- الإلجبار على تغيير اسم المشروع للحصول على الرخصة
- عدم القدرة على استقطاب العمال على الرخصة
- التأخير في استلام الرخصة
- ٣- الإجراءات المعقدة، مثل الإيجار والأسعار
- صعوبة الإجراءات في وزارة الموارد البشرية والتوطين والدائرة الاقتصادية
- صعوبة تجديد الرخصة
- عدم الموافقة على دمج المشاريع
- عدم وضوح الإجراءات
- غلاء أسعار المعارض
- عدم الموافقة على الشراكة في المشاريع في الشارقة
- عدم وجود قوانين تحد من غلاء أسعار البلوجر
- ارتفاع أسعار الإيجارات والخدمات
- تثبيت الأسعار على الخدمة الاكسترا
- تأخر الحصول على المبالغ بعد الدخول في المناقصات وتأدية الخدمات
- أسعار الكهرباء غالية

٤ - اختيار المكان والاسم وتمثلت الصعوبات في:

- أن الأماكن المخصصة للتجاري محددة
- توفر الفلل في مناطق معينة فقط
- المسافة الطويلة بين السكن ومكان المشروع
- عدم توفر مواقف للسيارات حول المحل
- وجود رسوم على مواقف للسيارات ومخالفة الزبائن
- عدم توفر قاعات في خورفكان لإقامة الحفلات
- صعوبة الوصول للمحل
- غلاء إيجارات المحلات وصغر مساحتها
- منع اختيار الاسم باللغة الانجليزية
- رفض الاسم من التنمية الاقتصادية لأسباب غير معروفة
- صعوبة الموافقة على الاسم بسبب تكرار الأسماء.

٥ - معارضة الأهل والأسرة

- عدم تشجيع بعض الأهل على فتح المشروع
- رفض العائلة لفتح بعض المشاريع مثل التصوير والمطاعم
- نظرة الأهل أن المشروع للمرأة غير مناسب لسمعة الأسرة
- نظرة المجتمع السلبي تجاه السيدات الإماراتيات العاملات في البيع
- صعوبة إقناع الأهل بأن تشرف المرأة على البيع
- نظرة الأهل بأن الفخر أن تكون ابنتهم في مستوى معين
- الخوف من ضياع الأسرة بسبب عدم تفرغ الأم لها
- فكرة أن الحاجة المادية هي السبب الوحيد المسوغ لخروج المرأة للعمل

ويمكن تصنيف هذه المعوقات إلى ٣ تصنيفات:

معوقات كانت بسبب صاحبة المشروع:

- الضغوط النفسية التي تواجهها المرأة للالتحاق في الأعمال غير التقليدية
- عدم قدرة المرأة على اتخاذ قرار فتح المشروع
- طول ساعات العمل خاصة في القطاع العام
- المشروع يحرم المرأة من الاهتمام بأسرتها

معوقات تتعلق بالمجتمع:

- ضعف الوعي الاجتماعي بأهمية دور المرأة في التنمية

- تحد العادات والتقاليد من التحاق المرأة ببعض المهن
 - عدم اقتناع المجتمع بانخراط المرأة في الأعمال التي يزاولها الرجل
 - ترفض اغلب الاسر السماح للمرأة بالعمل في المشاريع التي يكون فيها اختلاط بين الجنسين
- معوقات تتعلق بالتنظيمات الإدارية والقوانين:
- عدم الارشاد والتوجيه والتدريب
 - عدم توفر المعلومات بسهولة
 - الإجراءات الطويلة لاعتماد المشاريع وفتح الرخص
 - والإيجارات المبالغ فيها خصوصا في مواقع الكثافة السكانية
- وتتفق الباحثة في هذا مع نتائج دراسة (كازوز، ٢٠١٦) بعنوان: معوقات تمكين المرأة الاقتصادي والحلول المقترحة بمدينة الجميل - ليبيا.
- التوصيات في ضوء نتائج الدراسة:**
- توصي الباحثة بالاستفادة من توصيات ومقترحات صاحبات المشاريع ذات التجربة في هذا المجال حتى تكون التوصيات حقيقة وفعالة وتسهم في الهدف الرئيس لهذه الدراسة وهي تمكين المرأة الاماراتية، كما ستساعد التوصيات بشكل مستقبلي النساء الأخريات المقبلات على فتح مشاريع جديدة للاستفادة وتجنب الأخطاء.
١. إنشاء جهة حكومية تتولى شؤون الرعاية والتسويق للمشاريع، وإشراك الجهات الحكومية من خلال أقسام المشتريات لديها للتعامل مع صاحبات المشاريع الإماراتيات في الفعاليات والمناسبات
 ٢. الدعم الإعلامي من قبل الحكومة عن طريق مقابلات تلفزيونية لشهرة المشروع ووصوله لعدة مناطق، وإقامة معارض تستطيع صاحبات المشاريع عرض مشاريعهن بمبالغ بسيطة، والتسويق في وسائل التواصل من إعلام ودعاية وفي الشوارع.
 ٣. إنشاء منصة واحدة واضحة تشمل الإجراءات التي تخص الرخصة والعمل وغيرها في الدائرة الاقتصادية وتخفيف قيمة الإجراءات الحكومية كالرسوم، تقديم تسهيلات خاصة بصاحبات المشاريع.
 ٤. مساندة الجهات الحكومية في بعض القوانين مثل: دعم حكومي أكبر لصاحبات المشاريع، أن الدعم لا يرتبط بمدة زمنية معينة، توفير مصادر تستورد الموارد الضرورية للمشاريع.

المراجع والمصادر:

المراجع العربية

١. الدنجاوي، احمد عبد الصبور، (٢٠٢٠) التمكين الاقتصادي للمرأة الإماراتية: الواقع واستشراف المستقبل، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، الإمارات العربية المتحدة.
٢. غنيم، عثمان، (٢٠٠٥)، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، دار صفاء للنشر، عمان.
٣. رجال، عمر (٢٠٠٦) الشباب والعمل التطوعي في فلسطين، مؤسسة الحياة للإغاثة والتنمية والتنمية، فلسطين.
٤. على، مي والمصري، لينا. (٢٠١١). دور المشاركة المجتمعية في إعادة إعمار غزة، المؤتمر الهندسي الثاني، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
٥. عبد المنعم، هبه، وطلحة، الوليد، وإسماعيل، طارق. (٢٠١٩) النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة.
٦. دبي للمشاريع الناشئة - دبي للمشاريع الناشئة "و"ديتك" تختتمان "برنامج تطوير مهارات الشباب المواطن غرفة دبي للتجارة : ٢٠٢١
٧. وزارة شؤون مجلس الوزراء (٢٠٢٤). مئوية الإمارات ٢٠٧١.
٨. وزارة شؤون مجلس الوزراء (٢٠٢٤). رؤية الإمارات ٢٠٢١.
٩. النقيب، هدى، (٢٠٢١) دور حكومة الإمارات العربية المتحدة في تمكين المرأة في ظل ظروف جائحة كورونا: دراسة تطبيقية بإمارة الشارقة، مجلة الفكر الشرطي، الإمارات العربية المتحدة.
١٠. الحوال، هشام ونور النبي، محمد، اليوسف، نوره (٢٠٢٠) تأثير أزمة كورونا في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، السعودية.
١١. بصير، رانيا وجابر، عمر (٢٠٢١) واقع المشاريع الصغيرة في ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) دراسة تطبيقية على محافظة بيت لحم، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.
١٢. حسين، صلاح وأحمد، رزق (٢٠٢٠) الآثار الاقتصادية لإغلاق المنشآت محافظة رام الله والبيرة كنموذج، غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله والبيرة، فلسطين.
١٣. المبيريك، وفاء، (٢٠٠٩) المنشآت الصغيرة: التأسيس والإدارة، القصيم، دار الجامعة، السعودية.

المراجع الإنجليزية

14. Bartik, A. W., Bertrand, M., Cullen, Z., Glaeser, E. L., Luca, M., & Stanton, C. (2020). The impact of COVID-19 on small business outcomes and expectations. *Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America*, 117(30), 17656–17666. <https://doi.org/10.1073/pnas.2006991117>